كـــلـــمه

الجمهورية اللبنانية

يلقيـــها

معالي وزير الخارجية والمغتربين

الدكتور عدنان منصور

أمـــام

الاجتماع الرفيع المستوى

في الذكرى العاشرة لإقرار إعلان دوربان وبرنامج العمل

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017

السيد الرئيس،

لقد مثّل مؤتمر دوربان، منذ انعقاده عام ٢٠٠١، فرصة تاريخية لتجديد قيمين من القيم الأساسية في مواجهة الظلم والعنصرية والعبودية، مهما اختلفت الأشكال والتسميات التي اتخذتها عبر العصور.

واليوم، بعد مرور عقد من الزمان على إعلان دوربان وبرنامج العمل، لا يزال أمام المجتمع الدولي تحقيق كافة الأهداف التي حددها [illegible]

بلوغ مجتمعات تحترم حقوق الانسان وتساوي بين مختلف مكوّناتها دون تمييز على أساس ديني أو سياسي أو جنسي أو لغوي أو سواه.

وإذا كان الاعتراف والتعرف على ضحايا التمييز العنصري مسألة ذات أولوية أكيدة، فإنّ تحقيق العدالة لهم يشكل الخطوة الأولى نحو تنمية الطاقات الفردية والمجتمعية على حدّ سواء.

السيد الرئيس،

لا يسعني اليوم، من خلال مشاركتي في هذه الذكرى العاشرة لإعلان دوربان، إلا أن أعيد التأكيد على دعم لبنان الثابت لهذا الاعلان وبرنامج العمل، وسعيه لتطبيق ما ورد فيهما، سواء على مستوى التشريعات الوطنية أو الممارسات العملية. وهنا يمكنني القول أنّ موقع لبنان في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط عموماً والرسالة التي يمثلها نموذجه الجامع بين الديمقراطية والتنوع الديني والمذهبي،

السيد الرئيس،

يعيش العالم العربي حالياً مرحلة من الاضطرابات والتحوّلات. وهو، إذ يتلمس آفاق مستقبل واعد خاصة لأجياله الناشئة، يدرك أنّ هذا المستقبل يبقى مرهوناً بمخاطر جمة، يتلاقى العديد منها مع ما يسعى مؤتمر دوربان وبرنامج عمله لتفاديه أو إنجازه.

فمسألة العنصرية بمختلف مظاهرها تطرح لدى المجتمعات العربية والمشرقية بشكل خاص من باب ظاهرتي الاسلاموفوبيا والعداء للسامية اللتين لم تعرفهما هذه المجتمعات بل تعرّضت للنتائج السلبية لانتشارهما وتفاقمهما في مناطق أخرى. وإذا كانت ظاهرة الاسلاموفوبيا مرفوضة وتتجاهل القيم السامية التي أتت بها الديانة الاسلامية، وإذا كانت ظاهرة العداء للسامية لا تعرف لها واقعاً فعلياً في الدول المشرقية كونها سامية الأساس، فإنّ ما يُطرح اليوم حول يهودية إسرائيل [illegible] الصراع العربي-الاسرائيلي، يتنافى مع أبسط قواعد المساواة بين المواطنين في أية دولة ويفتح أمام منطقة الشرق الأوسط بأكملها مرحلة يكون عنوانها التمييز العنصري على أساس ديني بحت، الأمر الذي يتناقض مع أية رؤية لمستقبل سلمي وزاهر لهذه المنطقة.

أما إذا تطرقنا لمسألة حقوق المرأة والطفل، فيمكننا القول دون تردد أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الحداثة، وهي تشكل تحدياً إما أن تواجهه وتنجزه مجتمعاتنا لتفتح أمامها آفاق التقدم، وإما تهرب من مواجهته وتفقد بذلك فرصة تاريخية لتفكيك بُناها التقليدية ووضع أسس مجتمع يليق بالقرن الحادي والعشرين.

وإذا انتقلنا إلى مسألة اللاجئين، نعود من جديد إلى قضية العرب المركزية، ألا وهي الصراع مع إسرائيل وسُبُل تجاوز الظلم التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين، والعمل على وضع حدّ للاحتلال الاسرائيلي لأرضهم، وتأمين حق العودة لهم ورفض توطينهم، لا بل تصحيح هذا الظلم من خلال تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة تجاههم، لا سيما القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما إذا غصنا في مسألة حقوق الأقليات، فقد نكتشف أنها ربما الاشكالية الأساسية في العالم العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموماً. وإننا على قناعة أنّ مستقبل هذه المنطقة برمتها وحلّ الصراعات فيها يتوقفان على قدرة دولها وشعوبها على تبني دساتير وأنظمة وقوانين تحمي حقوق الأقليات، سواء كانت أقليات دينية إسلامية أم مسيحية

عام ١٩٧١، يسعى لأن يبقى نموذجاً في المنطقة والعالم في هذا المجال. وإذا كنا نعي تماماً صعوبة ودقة التحديات، فإننا لن نتوانى عن دعم مسار دوربن وخطة عمله في الفترة المقبلة على أمل إحراز تقدم نوعي يعزز المسار الانساني للشعوب ويصون حريتها ومعتقدها وكرامتها.

شكراً السيد الرئيس.